

المصارف الإسلامية في ظل التطورات الحديثة ومؤشرات أدائها المالي

أ. م. د. أنور فارس عبد جاسم
نوروز أحمد ياسين
بحسب مستل من الرسالة الموسومة
" بيع المرابحة وأثره في العمل المصرفي الإسلامي "

الملخص

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وبعد : فإن موضوع بحثي " المصارف الإسلامية في ظل التطورات الحديثة ومؤشرات أدائها المالي " يناقش فيها تجربة المصارف الإسلامية كتجربة حديثة ، أمام جملة من التطورات في زمن العولمة ، وقد ركزت على المصارف الإسلامية والعولمة المالية ، وأكدت على المصارف الإسلامية والتحرر المالي ، وتناولت جملة من المخاطر ولاسيما تحديات بازل ، وقد أكدت على مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية ، ثم خرجت بجملة من النتائج وقدمت جملة من التوصيات ...

هذا جهدي أسأل الله العظيم أن يجعله في ميزان حسناتي ، والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ..

ظهرت المصارف الإسلامية في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي تسعى الى ما
تسعى إليه المصارف الأخرى من أهداف من منظور الشريعة الإسلامية ، وقد تزامن مع ظهور
هذه المصارف خلال هذه الفترة ظهور العولمة ، ولاسيما العولمة المالية ، والتحرير التجارة ،
وكذلك ظهور مقررات لجنة بازل ... وفي ظل هذه التطورات تسعى الباحثة الى بيان المؤشرات
المالية لأداء هذه المصارف ، فهي دراسة تحتل أهمية كبيرة إذ لم يكتب في ذلك من قبل ، وتتبع
الأهمية أكثر من دعم هذه التجربة (الإسلامية) كي تؤدي دورها في تعبئة الموارد نحو الإستثمار ،
ومن ثم تحقيق أهداف هذه المصارف.

• مشكلة البحث :

أن المصارف التجارية تعاني من أزمات متكررة تؤدي الى إفلاس الكثير منها ، ولاسيما أثر
أزمة عام ٢٠٠٨م ، وغيرها من الأزمات...
أما المصارف الإسلامية فهي الأقل تضرراً من آثار الأزمات... ولهذا إتجهت المصارف
الوضعية نحو الصيرفة الإسلامية .

• يهدف البحث إلى جملة من الأهداف أهمها :

- أ . التعرف على واقع المصارف الإسلامية وأثر العولمة المالية .
- ب . التعرف على أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في ظل متطلبات إنفاقية
بازل .
- ت . التعرف على واقع المصارف الإسلامية من خلال مؤشرات أدائها المالي .

• فرضية البحث :

ينطلق الباحث من فرضية مفادها : أن المصارف الإسلامية تتميز بالكفاءة في الأداء في ظل الظروف العالمية المتسمة بعدم الإستقرار وتكرر الأزمات .
هذا جهدي ولا أدعي له بالكمال ، فالكمال لله سبحانه ، وإنما هو عمل بداية على الأقل للإتجاه في الطريق المصرفي السليم . والله ولي التوفيق .

• خطة البحث :

بتوفيق من الله ، حذوت في كتابة هذا البحث وفق خطة تتألف من : تمهيد ، وأربعة مباحث وخاتمة . التمهيد : ويشتمل على التعريف للمصارف الإسلامية ، وأهم أسسها وخصائصها .
وقد رأيت أن أقسم البحث على أربعة مباحث، وسمتُ المبحث الأول بـ(المصارف الإسلامية والعولمة المالية)، ووسمتُ المبحث الثاني بـ(مظاهر العولمة المالية وأسباب نشوئها وأهم مخاطرها)، ووسمتُ المبحث الثالث بـ (تحديات المصارف الإسلامية في ظل متطلبات إتفاقية بازل)، ووسمتُ المبحث الرابع بـ(مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية)، وقد ذيلتُ البحث بخاتمةٍ عرضتُ بها أهم النتائج التي خلّص إليها على نحو موجز ، وفي المختتم نسأل الله التوفيق والفلاح .

ماهية المصارف الإسلامية..

يتسم الإقتصاد الإسلامي بخاصية الإستجابة إلى المستجدات والأساليب الحضارية التي تيسر أمور الناس، ونظراً لأهمية المصارف بوصفها من الأجهزة التي تلعب دوراً أساسياً في التنمية، فإن النظام الإقتصادي الإسلامي قد حدد معالم وملامح هذه المصارف، وقد نشأت المصارف الإسلامية في بيئة إسلامية بفعل عوامل عديدة منها ظهور التعامل بالربا أو الأمور المخالفة للشرع، فجاءت فكرة نشوء المصارف الإسلامية لتلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية التي تنبذ التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، وإيجاد مؤسسات تتعامل وفق الشريعة الإسلامية والتي تقدم الخدمات والأعمال المصرفية والإستثمارات التمويلية والوساطة المالية بعيداً عن استعمال سعر الفائدة، مما يدفعنا إلى التعريف على مفهومها والإحاطة بأهدافها .

وعرف المصرف الإسلامي على أنه : (مؤسسة مالية تسترشد بمبادئ الإسلام لتحقيق أهداف تنمية وإستثمارية وإجتماعية من خلال تجميع الأموال وتوظيفها) (١) .
وعرف أيضاً بأنه : (مؤسسات مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية التشاركية من خلال جذب المدخرات الأفراد والمؤسسات وتوظيفها وإستثمارها في إطار نظام المشاركة بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية) (٢).

يتضح من خلال عرض التعريفات أن المصارف الإسلامية تقوم على أسس وقواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، كما تقوم بتوظيف أموالها بأشكال مختلفة من الإستثمارات وتتحمل نتيجة هذا الإستثمار على وفق قاعدة الغنم بالغرم .

١- المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق ، د.نوري عبد الرسول الخاقاني ، دار اليازوري ، عمان - الأردن ، ط/١، ٢٠١١م ، ١٨٢ .

٢ - إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية ، د.شوقي بورقية وهاجر زراقي ، دار النفائس ، عمان - الأردن ، ط/١ ، ٢٠١٥م ، ١٤ .

فقد أصبحت المصارف الإسلامية ضرورة حتمية وحقيقة ملموسة على أرض الواقع ويظهر جلياً من خلال إنتشارها الواسع في معظم دول العالم المتقدمة والنامية، فهي تعمل على إستيعاب الفائض النقدي المتوفر لدى الدول الإسلامية بشكل يلغي نظام الفوائد ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح او الخسارة، وكذلك تعمل على تحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، ولاسيما المدخرون الذين ليس لهم القدرة على إستثمار أموالهم ، لذا تتسم المصارف الإسلامية بصفات وخصائص تميزها عن غيرها من المصارف الاخرى. ومن بين اهم تلك الخصائص هي ما يأتي:

- ١ - الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأعمال المصرفية، والتي تحقق الإنسجام بين العقيدة والشريعة ، وتلتزم بتمويل الأنشطة التي تدخل الحلال وتجنب الدخول في الحرام ، فضلاً عن عدم التعامل بالربا أو الغش والإحتكار وغيرها مما يلحق الضرر بالفرد والمجتمع^(١).
- ٢ - تتجه المصارف الإسلامية نحو توفير التمويل اللازم لنشاطاتها الاقتصادية، بما يخدم المجتمع والذي ينعكس على تنمية القطاعات سواء كانت في الزراعة أم الصناعة أم التجارة^(٢).
- ٣ - تتبع المصارف الإسلامية منهجية شرعية في تصحيح وظيفة رأس مال في المجتمع، فهي تقوم بتوزيع أرباح على شكل مكافآت ، وأرباح المساهمين والمودعين، مع الاحتفاظ باحتياطي، ضمن نسب محددة وقواعد مطردة^(٣).
- ٤ - يعتمد عمل المصارف الإسلامية على الإستثمار الفعلي المنتج، الذي يمثل العمود الفقري لنشاطها، كما يرتبط بالمبادلات الفعلية الحقيقية^(٤).

١ - إدارة المؤشرات المالية مدخل فكري معاصر ، د. طالب فرحان وآخرون ، دار الأيام ، عمان - الأردن ، الطبعة العربية ، ٢٠١٣م ، ١٥٩ .

٢ - النقود والبنوك ، د. فليح حسن خلف ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان - الأردن ، ط/١ ، ٢٠٠٦م ، ٣٨٦ .

٣ - مدخل إلى الأسواق المالية ، د. خالد احمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي ، دار الأيام ، عمان - الأردن ، الطبعة العربية ، ٢٠١٣م ، ١٦٤ .

٤ - إدارة أستثمارات المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية ، د. عبد العزيز شويش عبد الحميد الجبوري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد - العراق ، ١٩٩٩م ، ٨ .

٥ - تخضع المصارف الإسلامية إلى الرقابة الشرعية لضمان التقيد بالشرعية والأحكام الفقهية. فهي الفاصل الذي يميزها عن غيرها من المصارف الأخرى، فعمل الرقابة الشرعية هو متابعة وتحليل جميع أنشطة المصرف في ضوء الشريعة الإسلامية^(١).

٦ - تتصف المصارف الإسلامية بالإيجابية في تعاملها مع المتعاملين معها، فعلاقة المصرف الإسلامي مع أصحاب الودائع لديها ليست قائمة على أساس دائن ومدين، بل على أساس مبدأ المشاركة والمتاجرة في جميع عملياتها المتمثلة بالمضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة وغيرها من صيغ التمويل الأخرى^(٢).

٧ - تسعى المصارف الإسلامية بوصفها مؤسسة مالية إلى تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تطوير الإقتصاد وتنميته في خدمة المجتمع، ومن ثم تهدف لتحقيق الربح على أن لا يكون هدفها الأساس الوحيد عند قيامها بالأنشطة التي تزاولها^(٣).

٨ - إحياء فريضة الزكاة، كما جاء في قوله تعالى: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۗ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }^(٤). تنطلق رسالة المصارف الإسلامية في التوفيق بين جانبيين الروحي والمادي معاً ، فهي تقوم بتحصيل زكاة أموالها وأموال زبائنها ومن يرغب من المسلمين وإنفاقها في مصارفها الشرعية التي حددها الله - جلّ وعلا - رغم ذلك فليست كل المصارف الإسلامية تقوم بتأدية هذه الفريضة، علماً هناك من المصارف الإسلامية عملت بهذه الفريضة وجعلتها في صلب إهتمامها مما حققت نجاحاً ملحوظاً .

١ - أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، د. محمود حسن صوان ، دار وائل ، عمان - الأردن، ٣/ ط، ٢٠٠٨م ، ٩٠ .

٢ - المصدر السابق ، ٩٢ .

٣ - إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر ، د. علاء طالب واخرون ، ٢٦٥ .

٤ - سورة التوبة : الآية: (٦٠).

المبحث الأول

المصارف الإسلامية والعولمة المالية

يشهد الإقتصاد الدولي إنفتاحاً مالياً كبيراً وقد أخذ أبعاداً جذرية وأثراً متعددة على المستوى الإقتصادي والمالي شمل العالم بأكمله، لذا تواجه المصارف الإسلامية تحدياً كبيراً متمثل بالعولمة المالية، مما يجعلها عرضة للأزمات المالية، وما ينتج عنها من مخاطر، مما ينبغي على المصارف الإسلامية العمل على إبتكار أساليب التمويل وتطوير إستثمارات جديدة، مما يؤدي إلى توسيع أنشطتها خارج الأسواق التي تعمل فيها، لذا ينبغي عليها تقويم قدراتها على مواجهة متطلبات العولمة المالية وتحدياتها من أجل الإفادة من الفرص والحد من المخاطر التي ترتبط بها^(١).

والعولمة : هي زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل للبلدان على نطاق عالمي من خلال تزايد حجم وتنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود في البضائع والخدمات والتدفق الدولي لرؤوس الأموال وكذلك من خلال الإنتشار الأسرع للتكنولوجيا^(٢).

وأما العولمة المالية فليس هناك إختلاف جذري بين الإقتصاديين في تعريفها ولا في تصور شكلها النهائي فقد عرفها :

. دومينيك بليون D.PLIHON

إنها عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية لتسود بذلك حرية التدفقات السلعية والمالية، من أجل ضمان

(١) المصارف الإسلامية والعولمة المالية ، الاثار المتوقعة وكيفية المواجهة ، (وجهة نظر العاملين في الادارة العليا في

المصارف الإسلامية الأردنية) ، د. احمد طه العجلوني ، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد

الإسلامي ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٩م ، مجلد الثاني والعشرون .العدد الثاني ، ١٤٣-١٧٨ .

(٢) التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، د. محمد إبراهيم البلتاجي ، بحث منشور على الموقع :

WWW.bltagi.com /ar/?p=١١١ ، ٢٠١٤م .

أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في أثناء البحث على أعلى عائد على أقل مخاطر^(١).

وقد مرت العولمة المالية بمراحل عدة^(٢) :

المرحلة الأولى / تدويل التمويل غير المباشر :

بدأت هذه المرحلة في عام ١٩٦٠م، واستمرت إلى عام ١٩٧٦م، فقد إمتازت هذه المرحلة بسيطرة البنوك على تمويل الإقتصاديات الوطنية، وانتشار البنوك الأمريكية وفروعها في كافة أنحاء العالم والتي قامت بمنح القروض الدولية، مع أنتشار واسع للأسواق (اليورو والدولار) في لندن ومن ثم بقية الدول الأوربية، كذلك ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة والخيارات على العملات وأسعار الفائدة، فأدى ذلك إلى تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة وتعسيقها مع الأنظمة الدولية، كما إمتازت بإنهيار نظام الصرف الثابت وعودة المضاربة على العملات القوية ومن ثم إنهيار نظام برتن وودز ١٩٧١م، وهو إنهاء الربط بين الدولار بالذهب، مما أدى إرتفاع العجز في موازنة المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة.

المرحلة الثانية / التحرر المالي :

وهي المرحلة التي إمتدت من عام ١٩٨٠م، واستمرت إلى عام ١٩٨٥م، فقد إمتازت هذه المرحلة بالمرور إلى إقتصاد السوق من خلال ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع العام، ومن ثم قامت برفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال دخولاً وخروجاً، كما عملت على توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصورة عامة كتوسيع صناديق التقاعد وصناديق

(١) Dominique Plihon, (Les enjeux de La globalisation Financiere, mondialisation au. De La mythes ,Alger, ed casbah, ١٩٩٧ p ٦٨

(٢) الفكر الحديث في السياسات الإقتصادية ، د. حيدر يونس الموسوي ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط ١ ، ٢٠١٥م ، ٢١٤.

أخرى متخصصة بجمع الإيداع والتي تهدف إلى تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية بهدف التحرر المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها (١):

١- تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على أكثر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية، إذ أن التغيرات التي اجتاحت اقتصاديات الرأسمالية (تغيرات سعر الصرف، أسعار الفائدة وغيرها) أدت إلى تغير النظام النقدي والمالي الدوليين مما ساعد على إعطاء حرية أكثر للتعاملات الخارجية.

٢- تحقيق فاعلية أكثر وكفاءة أعلى لآليات عمل الأسواق المالية عبر تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتسخيرها في زيادة معدلات الإستثمار.

٣- تزامن سياسيات التحرر المالي مع التوجه الكبير نحو تحرير التجارة والقيود المفروضة دولياً.

المرحلة الثالثة / تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة :

بدأت هذه المرحلة من عام ١٩٨٦م، إلى يومنا هذا، إذ إمتازت هذه المرحلة بتحرر أسواق الأسهم، من خلال إنطلاق بورصة لندن عام ١٩٨٦م، ومن ثم تبعها بقية البورصات العالمية، فقد عملت على ضم العديد من الأسواق الناشئة وربطها بالأسواق العالمية، مما أدى إلى إزدياد الإرتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أنواعها حتى أصبحت شبيهة بالسوق الواحد من خلال إستعمال وسائل الإتصالات الحديثة وربطها بالشبكة التعامل العالمية، ونتيجة ذلك أزداد حجم التعامل في أسواق الصرف وكذلك إزداد حجم التعامل بالأدوات المالية المشتقة، وبذلك تم توسيع التمويل المباشر باللجوء للأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية من دول ومناطق خارج دول منظمة التعاون والتنمية.

(١) قياس أثر عمليات الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (الولايات المتحدة الأمريكية) : د.حيدر يونس الموسوي ، عبد الحسين جاسم ، مقال منشور : مجلة جامعة كربلاء ، المجلد ٩ ، العدد الاول ، ٢٠١١م ، ١٥٥ .

المبحث الثاني

مظاهر العولمة المالية وأسباب نشوئها وأهم مخاطرها

بعد أن تطرقنا الى تعاريف العولمة المالية وبيان أهم المراحل التي مرت بها مما أدى الى ظهورها، لذا سنتناول أهم مظاهرها والأسباب التي أدت الى نشوئها وأهم المخاطر التي تتعرض لها .

المطلب الأول

مظاهر العولمة المالية

تكتسب العولمة المالية مظاهرها من عاملين أساسيين وهما :

أولاً - المؤسسات الإستثمارية :

وتشمل المؤسسات سواء كانت عامة أم خاصة وتتمثل بالبنوك، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والمعاشات، وصناديق الإستثمار، وأقسام الأعمال في البنوك، غرضها تسيير إدخال جماعي ومن ثم تقوم بمراقبة كميات معتبرة من رؤوس الأموال، كما تعتمد التحركات الدولية لرؤوس الأموال في تعاملها على ثلاثة أصناف من المتعاملين، (البنوك ، الشركات، المستثمرون والمؤسساتيون)، إذ يلعب المستثمرون والمؤسساتيون دوراً مهماً نظراً لكبر حجم رؤوس الأموال التي يتسببون في تحركاتها، لذا ينقسم المستثمرون والمؤسساتيون من حيث أهدافهم وأنشطتهم إلى ثلاثة أقسام (١) :

١- صناديق التقاعد : وهي هيأت تقوم بجمع إيدار العائلات وإشتراكات أو مساهمات أرباب العمل وذلك في إطار نظام التقاعد عن طريق الرسملة.

(١) أثار العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٦) : عبو هودة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم والاقتصاد علوم والتسيير ، قسم المالية والمحاسبة ، جامعة حسينية بن علي بالشلف ، الجزائر ، ٢٠٠٨ م ، ٩-١٦ .

٢- هيأت التوظيف الجماعي في القيم المنقولة : وهي هيأت تقوم بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة، ففي عام ١٩٨٨م، تم نقل حافظات من ١٨٠٠ مليار دولار امريكي إلى ٣٠٠٠ مليار دولار خلال عام ١٩٩٣م، في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- صناديق المضاربة^(١): وهي صناديق مضاربة للإستثمار، إذ تستعمل تقنيات بقصد الحصول على ما يعرف بأثر الرافعة المالية، حيث تدخل في مختلف الأسواق، مواد أولية، أسهم ، سندات ، عملات وغيرها .

ثانياً : أسواق المشتقات :

وهي الأسواق التي يتم تفاوض وتداول المنتجات المشتقة، فهي عبارة عن عقود تتعلق بمدة مستقبلية، وتكون قيمتها تابعة أي:(مشتقة)، من قيمة أصل أو مؤشر ما ويكون متعاملاً ومفاوضاً به في إطار عملية عاجلة مثل (موارد مالية، عملات، أصول مالية)، وغالباً ما تعرف بالأصول أو المؤشرات الأساسية أو الخفية، وتقوم المنتجات المشتقة بعمليات المضاربة، والتحكم، والتغطية في العمليات المتعلقة بالسلع والأصول المالية^(٢).

المطلب الثاني

أسباب نشوء العولمة المالية

رغم التطورات السريعة والتي أحدثت تغيرات كبيرة في النصف الأخير من القرن العشرين والتي كان لها أثر كبير على مجريات إقتصاديات العالم، مما أدى إلى بروز عناصر أساسية نتج عنها العولمة المالية^(٣):

(١) صناديق المضاربة هي : عملية شراء أو بيع أصل أو سلعة ما ، مع رغبة بيعه أو إعادة شرائه ، لاحقاً بحيث تتم هذه العملية مع أمل التغيير في الأسعار ، أي: يقصد الإستفادة من فارق الأسعار وليس الإستفادة من إستعمال الأصل أو السلعة المعنية، أو تحويلها أو انتقال من سوق لآخر .

نقلا عن : Fimance internationale,EdH-Baguinat, PUF, ١٩٩٢, P١١١ .

(٢) Sanders ,Anthong and Corneth ,Marcig ,Financiali

للمزيد ينظر : Marketsand Instituions, ٥thEdition, McGraw-Hill, ٢٠١٢, pp. ٣١٥-٣١٠ .

(٣) العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي : د. علاء الدين الزعتري ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر ، منشور على الموقع : slconf.uaeu.ac.ae/prev-conf/٢٠٠٧/proceeding/٤.swf ، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م ،

أ - تحرير التجارة الدولية.

رأت الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية ضرورة قيام نظام إقتصادي عالمي يخدم بالأساس مصالحها ومصالح البلدان الصناعية بصفة عامة، وقد مهد مؤتمر (بريتون وودز) عام ١٩٤٤م، الطريق لتأسيس نظام إقتصادي عالمي حديث، إذ تم بموجبه إنشاء صندوق النقد الدولي (WTO)، قد باشر نشاطه بالفعل عام ١٩٤٧م، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والإتفاقية العامة للتعرفة التجارية (GATT الجات)، ومع إنتقال من (الجات) إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥م، والتي تسعى إلى إلغاء كل الحدود التجارية في العالم إنتقل الإقتصاد العالمي إلى مرحلة إشتراكية السوق عبر المشاركات الضخمة أو دكتاتورية الأسواق عبر الإحتكارات العالمية، وأن العوائد المرتقبة للعولمة ستكون موزعة توزيعاً غير عادل وغير متكامل بين الدول النامية والمتقدمة وبين الدول المتقدمة نفسها.

ب- حرية حركة رؤوس الأموال وإنتقالها بين الدول.

في الآونة الأخيرة حدثت تطورات مهمة أدت إلى ظهور أدوات ومنتجات مالية مستحدثة ومتعددة، كذلك أنظمة الحاسوب الآلي ووسائل الإتصال والتي كلفت سرعة إنتشار هذه المنتجات وتحولت أنشطة البنوك التقليدية إلى بنوك شاملة تعتمد إلى حد كبير على إيراداتها من العملات المكتسبة من الصفقات الإستثمارية من خارج موازنتها العمومية، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين :

إحدهما - تحرير أسواق النقد العالمية من القيود، بعد إنهاء نظام بريتون وودز عام ١٩٧١-١٩٧٣م، أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الإرتباط بين الدولار والذهب.

والآخر - قيام الثورة العالمية في الإتصالات الناجمة عن الأشكال التكنولوجية الجديدة.

ج- الثورة المعرفية وتكامل نظام الإتصالات.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي هو السمة البارزة في هذا العصر ولاسيما في مجال النقل والإتصالات، وإلغاء حواجز الوقت والمسافة بين الدول من خلال الهواتف المحمول والبريد

المصور والبريد الآلي، وتبادل المعلومات عبر الشبكة العالمية، وهذا التقدم العلمي جعل العالم أكثر إندماجاً، كما سهل حركة الأموال والسلع والخدمات.

د- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

يتصف هذا العصر بعصر الشركات متعددة الجنسيات، إذ تعد عاملاً مهماً لهذه العولمة، فهي منشأة كبيرة تعمل في سوق منافسة إحتكار القلة، وتتميز بزيادة إنتاجها نظراً لمميزاتها الإنتاجية ومعرفتها بالفنون التسويقية، ويرجع تأثيرها كقوة كبرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الإقتصادي العالمي إلى الأسباب الآتية :

١- تحكم هذه الشركات في النشاط الإقتصادي لأكثر من بلد، وإشاعتها ثقافة إستهلاكية موحدة.

٢- قدرتها على إستغلال الفوارق بين الدول في الموارد الطبيعية التي وهبها الله - عزَّ وجل - .

٣- مرونتها الجغرافية، وسهولة حركتها وتنقل أفرادها، مع إمكانية إتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة.

هـ- وجود التكتلات الإقتصادية الكبرى.

وتتمثل في الإتحاد الأوربي (EU) عام ١٩٩٣م، وتكتل جنوب شرق آسيا (ASEAN) عام ١٩٦٧م، ومنتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي (APEC) عام ١٩٨٩م، والسوق أمريكا الشمالية عام (MAFTA) عام ١٩٩٤م، وسوق المشتركة للكتلة الجنوبية (MIRCOSOR) عام ١٩٩٥م .

المطلب الثالث

مخاطر العولمة المالية

مثلما هناك للعولمة المالية مزايا فتحمل أيضا مخاطر جمة من أهمها (١):

١ - مخاطر غسيل الأموال :

غسيل الأموال : هو محاولة إخفاء المصدر غير الشرعي أو غير قانوني (الإجرامي) الذي تحقق في إطار عمليات بناء وتراكم الثروات مثل أرباح الإتجار في المخدرات، وتهريب السلاح والمواد المحضرة، الجريمة المنظمة، سرقة البنوك، أعمال المافيا، وتجارة المخدرات ومختلف الأعمال والأنشطة المحرمة قانونيا. كما وتبرز عملية تعرض البلدان لموجات من دخول الأموال القذرة عبر آليات التحرير المالي المحلي والدولي، كأحد المخاطر الجسيمة للعولمة المالية ، إلى جانب هذا فإن غسيل الأموال يؤثر تأثير سلبيا على الاقتصاد الوطني الكلي ومن هذه الآثار ما يأتي :

- ❖ . إنتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي.
- ❖ . إضعاف الثقة في السوق المالي المحلي.
- ❖ . إضعاف هيمنة الدول وتشجيع التهرب من الخضوع للقوانين.
- ❖ . خسارة الدول مادياً لأن هناك ضرائب لن تدفع عن تلك الأموال المغسولة.
- ❖ . تشجيع إنتشار الجريمة.

٢- مخاطر تسرب الأموال إلى الخارج

وهو من أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للدول النامية، وهو تدويل مدخراتها الوطنية، حيث أصبحت كثير من هذه البلدان تفضل إستثمار أموالها خارج حدودها الوطنية، غير أن المثير للدهشة هو أنه في الوقت الذي تسارع فيه الدول النامية لفتح أبوابها لرأس المال الأجنبي

(١) أثر العولمة المالية على سيادة الدول النامية ، أ . د . نبيل حمادي ، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.univ-medea.dz/fac/d/Manifestations/souverainete-nouveau-systeme-2009-2010/11>

consulte . pdf .le:٢٠١٤/٤ /٢٠

من خلال التسابق على منحه الكثير من المزايا والإعفاءات والحوافز، في الوقت نفسه سمحت إستناداً للعولمة المالية لأصحاب المدخرات المحلية أن يخرجوا بها للأستثمار خارج حدوده.

٣. مخاطر ناجمة عن تقلبات فجائية لرأس المال .

٤- مخاطر إنتقال الأزمات المصرفية :

وهو من أهم مخاطر العولمة المالية إذ أشارت الدراسات التي نشرت عام ١٩٩٦م، إلى أن من خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٦م، وهي المدة التي تعاضمت فيها قوة دفع العولمة المالية، إذ حدثت أزمات في الجهاز المصرفي فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، لذا فإن الأزمات التي واجهتها البنوك في عصر العولمة قد لفتت الإنتباه بقوة وقرعت أجراس الخطر لأسباب عدة :

أحدها - إن تلك الأزمات كان لها تأثير شديد على مجمل الإقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها، نتيجة للخسائر التي سببتها في الثروة والإضطرابات في الإقتصاد.

والثاني - إن زيادة درجة إندماجها وتكاملها والإعتماد المتبادل بينها بحيث أصبح من السهل أن تمتد المصاعب التي يعانها الجهاز المصرفي في بلد ما إلى سائر القطاعات المصرفية في دول أخرى .

والثالث - نظراً لخطورة تلك الأزمات فإنها طرحت بقوة ضرورة التحوط لمثل هذه الأزمات، وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها.

٥- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية :

إن العولمة المالية إذا أخذت طريقها بشكل كامل في درجة إندماج وتكامل السوق المالي المحلي مع أسواق المالية الخارجية، فإن من المرجح أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، أي أن الأسعار الصرف وأسعار الفائدة تتجدد نتيجة التفاعل دخول وخروج رؤوس الأموال وإستثمارها في الدولة نفسها، وأن الأموال المستثمرة تتجه في ظل الحرية المالية إلى الدول التي تنخفض فيها الضرائب مثلاً.

المبحث الثالث

تحديات المصارف الإسلامية في ظل متطلبات إتفاقية بازل

المطلب الأول

إتفاقية (بازل ١)

في ظل التطورات المستمرة التي يشهدها السوق العالمي، ومع تزايد حدة المنافسة المحلية والعالمية، أصبح كل بنك معرضاً لمخاطر عدة التي تنشأ من العوامل الداخلية والخارجية التي يعمل فيها البنك كالبئة العالمية، مما دفع بالتفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وقد أتخذت أول خطوة بهذا الصدد هو تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ١٩٨٨م، وقد أقرت هذه اللجنة معياراً موحداً لكفاية راس المال ليكون ملزماً بالبنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار عالمي، مما يدل على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، وقد أقرت هذه اللجنة بمقتضاها أن يتعين على كافة البنوك العاملة الإلتزام بإيصال نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الإئتمانية كحد أدنى إلى ٨%، وقد حددت نهاية عام ١٩٩٢م، لإتمام تحويل وتنسيق أوضاعه مع هذه النسبة^(١). وقد تشكلت لجنة (بازل ١)^(٢)، وهي بمثابة (أنظمة مصرفية وممارسات رقابية) عام ١٩٧٤م، برئاسة بيتر كوك المدير المشترك في بنك إنكلترا، وهي لجنة إستشارية فنية لا تستند إلى أية إتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتتمثل قرارات وتوصيات اللجنة لوضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الاشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان لغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ والمعايير والإستفادة من هذه الممارسات، وعقد أول إجتماع لها في مقر التسويات الدولية وتضم

(١) البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترافية الجديدة واقع وافاق تطبيق لمقررات (بازل ٣) ، د. محمد بوزيان وآخرون ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، دوحة - قطر ، ٢٠١١م.

(٢) مدى امكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الاشارة إلى العراق ، د. مصطفى كامل رشيد ، بحث منشور في مجلة الإدارة الاقتصاد ، العدد السابع والستون ، جامعة المستنصرية ، قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٧ م ، ٢٣٧ .

ممثلي السلطات الرقابية في البنوك المركزية لمجموع الدول العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، إيطاليا، السويد، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة لوكسمبورج وسويسرا ، وعقد محافظو البنوك أول إجتماع لهم في مدينة بازل في سويسرا، للنظر في التقرير الأول الذي رفعته لهم اللجنة بهدف تحقيق التوافق بالأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية ولاسيما ما يتعلق بقياس كفاية رأس المال، والمعايير الخاصة بها، وكذلك للمصارف التي تمارس الاعمال الدولية، وفي تموز من عام ١٩٨٨م، أنجزت اللجنة تقريرها النهائي وقدمته إلى مجلس المحافظين، وبعد جهود خرجت اللجنة بحصيلة تهدف لتحقيق غايات عدة^(١):

أ- تقديم المساعدة لتقوية النظام المصرفي الدولي.

ب- العمل على إزالة عامل المنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن كفاية رأس المال المصرفي ومعايير كفايته المناسبة.

ج- وضع إطار عام لرأس المال مبني على أساس المخاطرة.

كما تهدف لجنة (بازل ١) إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي^(٢):

. تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال المصارف.

. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف.

- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة من قبل السلطات النقدية والمتمثلة في كثير من الأموال في البنوك المركزية ومن ثم محافظو هذه البنوك المركزية.

(١) الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الفلسطيني بين الواقع والآفاق ، سالم صباح ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النيلين -

السودان، ٢٠٠٤م ، ١٠٦ .

(٢) المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية ومواجهتها ، د . أحمد سليمان خصاونة ، ١١٥ .

كما ركزت مقررات لجنة بازل على جانب كفاية رأس المال (بازل ١) ^(١):

جاءت مقررات لجنة بازل في عام ١٩٨٨م، لتضع معياراً لكفاية رأس المال ، وقد قدمت تعريفاً للملاءة يأخذ بعين الإعتبار طبيعة الدور الذي يلعبه رأس المال في تحمل الخسارة بهدف حماية أموال المودعين، كما رأت في تلك النسبة للرافعة المالية حداً أدنى لرأس المال ولكنها لا تمثل مقياساً للملاءة كونها لا تميز بين موجودات وإستثمارات المصرف تبعاً لدرجة المخاطرة.

غير أن مكونات المال المصرفي لمعيار الكفاءة = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند، أي : أن رأس المال طبقاً لإتفاقية بازل يتكون من شريحتين رئيسيتين ^(٢).

إحداهما - رأس المال الأساس : رأس المال المدفوع + الإحتياطيات + الأرباح المحتجزة.

والأخرى- رأس المال المساند : الإحتياطيات غير معلنة + إحتياطيات إعادة تقييم الأصول + مخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات الرسمالية أخرى.

وتقوم مقررات هذه اللجنة أساساً على وضع نظام الأوزان المخاطر فيتم تصنيف الدول على مجموعتين :

المجموعة الأولى . مجموعة دول ذات مخاطر منخفضة وتصنف وفقاً لحجم مخاطرها إستناداً لعضويتها في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. وهي ذو مخاطر متدنية، وتتفرع إلى مجموعتين:

أحدهما . الدول الأعضاء في لجنة بازل (مجموعة الدول العشرة ١٠ - G) .

(١) بازل ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الإسلامية ، د. سامي يوسف كمال ، بحث منشور في موسوعة الجمعية الأردنية المالية الإسلامية ، ٢٠١٤م ، ٣-٤ .

(٢) مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار (بازل ٢) ، موسى عمر مبارك ، أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٨م ، ٢٥ .

والأخرى . الدول التي عقدت ترتيبات إقراضية ولاسيما مع صندوق النقد الدولي IMF، وهي :
إستراليا، النمسا، الدنمارك، فنلندا، اليونان، إيسلندا، إيرلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال،
السعودية، تركيا.

المجموعة الثانية . مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، وتشمل دول العالم كلها غير
المذكورة في المجموعة الاولى، كما تضم جميع الدول الإسلامية إلا السعودية وتركيا. وتصنف
بحسب تحديد أوزان أصول بنك مصنفة في مجموعات كل منها نسبة ترجيح معينة إذ تبدأ من
الصفر إلى ١٠٠%. وبناءً على ذلك فإن معيار كفاية رأس المال وفقاً للجنة بازل :

رأس المال

$$\text{نسبة كفاية رأس المال (بازل ١)} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الاصول الخطرة المرجحة}} = ٨\%$$

الاصول الخطرة المرجحة

وأما نسبة كفاية رأس المال (بازل ١) للبنوك الإسلامية فتمثلت بالآتي^(١) :

رأس المال المدفوع+ الاحتياطات +مخصصات مخاطر الإستثمار+إحتياطات إعادة تقويم الأصول

الأصول الخطرة المرجحة الممول من (رأسمال المصرف + المطلوبات) بإستثناء حسابات
الإستثمار المشترك) + ٥٠% من إجمالي الأصول الخطرة المرجحة الممول من حسابات
الإستثمار المشترك = ٨%

ومن أهم العوامل التي أدت إلى تطوير(بازل ١) ^(٢) :

أ . التطور السريع وإستعمال الأساليب الحديثة في التكنولوجيا أسهمت في تقسيم العديد من
الخدمات المصرفية وإعادة هيكلية القطاع المالي العالمي.

ب . تقسيم المخاطر على أربع فئات غير كافية لعكس صورة شاملة ودقيقة لوجود أصول البنك.

(١) تأثيرات مقررات (بازل ٣) على النظام المصرفي الإسلامي ، د. مفتاح صالح ورحال فاطمة ، بحث ضمن مؤتمر العالمي
التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي ، بعنوان النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي ، من ٩-١٠ أيلول، إسطنبول -
تركيا ، ٢٠١٣ م ، ١٦٣ - ١٦٦ .

(٢) مدى كفاية رأس المال في تحليل المخاطر في المصارف الإسلامية ، جبار صحن عيسى ، ٦١ .

ت . رغم ما حققته لجنة بازل في زيادة رأس المال البنوك عالميا في المدة الأخيرة إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار (بازل ١)، وعليه فقد إنبثق مشروع جولدستين لتقوية المعايير المصرفية وكان من أهم أهدافها :
. الإفصاح وشفافية لتدخل الحكومة في عمليات الجهاز المصرفي ووضع معايير للحد الأدنى من الشفافية في هذا المجال.

. وتغير معيار رأس المال الدولي المعمول به حاليا، إذ يفرق بين نوعين من المنظمة المصرفية الدولية :

أحدهما . يختص بالدول التي مازالت تعاني من الأزمات المصرفية.
والآخر . يختص بالدول التي تتمتع بدرجة من الإستقرار في الجهاز المصرفي.
. إعطاء دوراً أكبر للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للرقابة على الأعمال المصرفية ذات طابع دولي.

لذا واجهت لجنة (بازل ١) إنتقادات عدة منها (١):

أحدها: صبت إهتمامها بتعريف المخاطر وتحديدها وأن إقتصار الأمر على المخاطر الإئتمانية.
والثاني: وجود قصور في عملية تصنيف الدول من حيث عضويتها في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مع عدم وجود تقويم دقيق للمخاطر الإئتمانية لكل عملية على حدة.

والثالث: تراجع حجم الأصول منخفضة المخاطر في ميزانيات المصارف بشكل عام، فإن حجم النقدية وأذون سندات خزانة في ميزانيات ولاسيما المصارف الأمريكية قد إنخفض إلى ١٨% بعد أن كان مستقراً بين ٢٠ إلى ٣٠% منذ عام ١٩٧٠م، وفي المقابل فإن قيمة عقود المشتقات التي تربطها هذه المصارف وفي عام ١٩٩٠م، زادت من ٧ تريليون دولار إلى ٤٥ تريليون دولار عام ٢٠٠١م .

(١) بازل ومدى ملائمتها لتطبيق في المصارف الإسلامية ، د. سامي يوسف كمال ، ٤ .

والرابع: تشعب أعمال المصارف وانتشارها في معظم الدول والأسواق المختلفة، وحدثت عمليات إكبان لها تأثيرها الواضح على حجم المصارف والأسواق، فقد كانت هناك خمسة مصارف أمريكية تسيطر على ٥١% من ودائع السوق عام ٢٠٠١م، قياساً على ما كانت عليه في عام ١٩٩٠م، إذ بلغت ٨%.

ومن سلبيات التي صاحبت إتفاقيه (بازل ١) فإن لجنة بازل وقع على عاتقها أن تعمل لإيجاد صيغة أكثر ملائمة للتعامل مع المخاطر سواء على مستوى الميزانية أم خارجها نتيجة للظروف والأزمات المتتالية على البنوك، وكذلك ظهور المستحدثات والمشتقات المصرفية كالعقود المستقبلية والمشتقات المالية والإئتمانية، ونتيجة للتطور الكبير في النظام المالي والمصرفي والصناعي، مما جعل الإطار الحالي لكفاية رأس المال مؤشراً غير كاف، مما نتج عنها بعض نقاط الضعف أهمها^(١) :

أ . عدم التمييز بين البنوك وفقاً لدرجة مخاطرها.

ب . قيام العديد من البنوك بنقل الأصول ذات المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التورق مما أدى إلى إرتفاع درجة المخاطرة بالجزء المتبقي من أصول المصرف.

ت . لم يأخذ المعيار القديم بنظر الإعتبار المخاطر التشغيلية التي زادت حدتها وأهميتها مع التطورات التكنولوجية الراهنة^(٢).

ث . عدم تشجيع مبدأ التنوع في المحافظ.

ج . إرتكازها على مخاطر الإئتمان فقط على الرغم من وجود مخاطر لا تقل تأثيراً على وضعية البنوك.

ح . لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على المستوى البنوك والإبتكارات المالية

(١) دور كفاية رأس المال في تحليل المخاطر بالمصارف الإسلامية في إطار اتفاقيه بازل ٢ ، جبار صحن عيسى ، ٦٠ .

(٢) إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية : د. شوقي بورقية ، هاجر زراقي ، ١٤٣-١٤٤ .

المطلب الثاني

إتفاقية (بازل ٢)

نتيجة الأزمات التي عصفت بإقتصاديات العالم ولاسيما جنوب شرق آسيا، وروسيا، والأرجنتين، فقد أصدرت لجنة بازل للرقابة على المصارف إطاراً جديداً لإتفاقية بازل الخاصة برأس المال بإسم (بازل ٢)، تحت عنوان (الإلتقاء الدولي - المقياس ومعايير رأس المال)، إذ حلت هذه الإتفاقية محل الإتفاقية القديمة (بازل ١)، وتهدف لتحسين ودعم إدارة المخاطر لتعزيز الإستقرار المالي العالمي، كما تعد من أبرز المتطلبات الجديدة لمقررات (بازل ٢) قيام المصارف بإنشاء دوائر مستقلة ومتخصصة لإدارة المخاطر المصرفية مع التركيز بشكل خاص على إدارة المخاطر التشغيلية، كما على المصارف أن تقوم بإدارة أربعة مخاطر رئيسة^(١):

- مخاطر الإئتمان.
- مخاطر السوق.
- مخاطر التشغيل.
- مخاطر السيولة.

وهناك أساليب لقياس مخاطر المصرفية بحسب معايير (بازل ٢)، فقد أتاحت هذه الإتفاقية ثلاثة أساليب لقياس مخاطر الإئتمان وهي^(٢):

١ - أساليب مقياس مخاطر الإئتمانية وهي :

أ- الأسلوب المعياري : هو الأسلوب المعياري الذي يعتمد على إعطاء أوزان للمخاطر طبقاً لمراكز التعرض المختلفة (كالحكومات، بنوك، شركات) وعلى درجة التصنيف التي تعطىها

(١) أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الاوراق المالية - الأردن والسعودية حالة تطبيقية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧) : حيدر يونس الموسوي ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩م ، ٦٢-٦٥ .

(٢) إقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات ، د. عبد المطلب عبد المجيد ، الدار الجامعة ، الاسكندرية - مصر ، ط/١ ، ٣٨٤-٣٨٥ .

- المؤسسات الخارجية لهذه الأطراف، ومنها يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن تحديد تصنيف الزبائن وتحديد درجة أوزان المخاطر.
- ب- أسلوب التصنيف الداخلي : وهو قيام البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من الزبائن، وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي.
- ج - أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم : وهو قيام البنوك بتقدير جميع المدخلات قياس مخاطر الائتمان من احتمالات إخفاق الزبون، والخسائر الناتجة عن عدم السداد والأجل وحجم مركز التعرض بنفسها دون تدخل البنك المركزي.
- د . أسلوب المعياري المبسط للدول التي لا يتوافر لها مؤسسات تقويم خارجي.
- ٢ - أساليب تتعلق بمخاطر التشغيل وهي :
- أ - أسلوب المؤشر الأساس: وهو يعتمد على بيانات اجمالي الدخل لثلاث سنوات سابقة وحساب المتوسط لها ثم ضرب الناتج في نسبة ١٥%.
- ب - الأسلوب النمطي : وهو يتطلب من البنوك تقسيم أنشطتها إلى (٨) أنشطة أساسية وتحديد إجمالي الدخل من هذه الأنشطة على مدار ثلاث سنوات ثم إيجاد المتوسط لكل نشاط وضربه في نسبة تتراوح بين ١٢% إلى ١٨% بحسب طبيعة كل نشاط للوصول إلى حجم أنماط التشغيل التي يتعرض لها البنك.
- ج - الأسلوب المتقدم : ويعتمد على احتفاظ البنك بقاعدة بيانات عن الأحداث التي تقع للبنك ومرات تكرارها والمبالغ التي يخسرها البنك نتيجة وقوعها كل مرة (كحوادث الإختلاس والسرقة وخيانة الأمانة)^(١) .
- وهنا يمكن القول أن هناك أهمية قصوى لرأس المال في العمل المصرفي وبالتالي فإن إتفاقية (بازل ١) و (بازل ٢) ، تتركز على رأس المال عبر أهمية التي تتجلى في^(٢) :

(١) الصكوك المالية الإسلامية الازمة والمخرج ، د. سامي يوسف كمال ، ١١٩ .

(٢) المصدر السابق ، ١٣٠ .

- . أمتصاص الخسائر المحتملة .
- . المحافظة على الرصانة المالية .
- . تعزيز ثقة الجمهور .
- . توسيع قبول الودائع وإستخدامها .
- . شراء الموجودات الثابتة .

لذا قدمت لجنة بازل عام ١٩٩٦م، معياراً جديداً لكفاية رأس المال والذي يهدف إلى:

- . تعزيز سلامة ومتانة النظام المالي والمصرفي .
- . تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي .
- . تغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنوك .
- . تطوير اساليب لقياس والمخاطر تتميز بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر التي تواجه السوق .

ويمكن تلخيص المعيار الجديد لكفاية رأس المال (بازل ٢) من خلال هذه المعادلة وهي :

رأس المال

نسبة كفاية رأس المال (بازل ٢) = -----

مخاطر الإئتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

٢ - معيار كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية^(١):

فهو من أبرز المحاولات لتقديم مقياس لملاءة البنوك الإسلامية هي : هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ، أوضحت هذه اللجنة طبيعة حسابات الإستثمار المشاركة في الربح على إنها (حسابات الإستثمار المشترك) وليست ودائع ، وعليه فقد صدرت هذه اللجنة بياناً في مارس عام ١٩٩٦م، بخصوص إحتساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وكما يأتي :

(١) الصكوك المالية الإسلامية الأزمة والمخرج ، يوسف كمال محمد ، ١٣٠٠ .

رأس المال المدفوع، الإحتياطيات + مخاطر الإستثمار، إحتياطيات إعادة التقويم

نسبة كفاية رأس المال لمصارف الإسلامية = _____

الأصول الخطرة المرجحة الممولة من رأس مال المصرف + المطلوبات

(باستثناء حسابات الإستثمار المشترك) + ٥٠% من حسابات الإستثمار المشترك

كما تعمل على إعطاء أوزان مخاطر الموجودات تتسجم مع أوزان المخاطر التي حددتها لجنة

بازل.

٢ - واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات (بازل ٢) ^(١):

أ- معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لمقررات (بازل ٢) :

نظراً لنوعية المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، يمكن القول أن مقام

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تتكون من نفس أنواع المخاطر التي حددتها لجنة

(بازل ٢) وهي مخاطر الائتمان والسوقية والتشغيلية، إلا أن أهمية النسبية لها تختلف عن البنوك

التقليدية تبعاً لطبيعة نشاط البنك الإسلامي والأدوات المالية التي يستثمر بها وفي ضوء فإن نسبة

كفاية رأس المال المقترحة للبنوك الإسلامية وفقاً للجنة (بازل ٢) هي :

حقوق المساهمين + إحتياطي معدل الأرباح + إحتياطي مخاطر الإستثمار

إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) +

مخاطر التشغيل + الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممول من حسابات الإستثمار

المشترك (مخاطر إئتمان + مخاطر السوق)

مما يلحظ ان ما يميز البنوك الإسلامية في تعاملها مع إتفاقيات الرقابة الدولية هو عدم وجود

إتفاق موحد لتطبيقها رغم محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية وتطوير الإتفاقية مع

خصائصها.

(١) تأثيرات مقررات لجنة (بازل ٣) على النظام المصرفي الإسلامي ، د. مفتاح صباح ورحال فاطمة ، ١٨.

ب- المشاكل التي تواجهها المصارف الإسلامية لتطبيقها لمقررات (بازل ٢) ^(١):

- نقص مؤسسات تقويم المخاطر الائتمانية ولاسيما ذات طابع محلي، لأن أغلبها موجودة في بلدان الغربية مما يعني تحيز هذه البنوك لبلدانها.
- غياب الجهاز ضبط مخاطر التسهيلات الممنوحة للأفراد، إذ إن كل بنك يستعمل طريقته الخاصة به.

- زيادة حجم الأموال الموظفة في تطوير البنية التقنية والمعلوماتية كي تستطيع مواكبة متطلبات الاتفاقية مما يحملها تكاليف إضافية مستقبلاً مما يؤثر سلباً على ربحيتها.
- إرتفاع سعر الخدمات المقدمة نظراً لإرتفاع التكلفة الناتجة عن مراقبة وتوجيه أشكال ومناطق توظيف الأصول التمويلية والإستثمارية.

وعلى الرغم من كل هذه المشاكل وغيرها فإن أغلب البنوك الإسلامية تطبق إتفاقيه (بازل ٢)، وهناك من يستعمل صيغة مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهي قليلة وتكاد تنحصر في بلدان التي تخصص قانون قائم بذاته للبنوك الإسلامية، وأما البنوك التقليدية فتخضع لما يمليه عليها بنكها المركزي مع ما في هذه الطريقة من نقائص، ونظراً لاختلاف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية.

وهناك انعكاسات لهذه الاتفاقية (بازل ٢) على مجمل المصارف الإسلامية وكالاتي ^(٢) :

أ - الإنعكاسات السلبية :

تعد إتفاقية (بازل ٢) تحدياً كبيراً للبنوك الإسلامية ويعود ذلك لأسباب عدة منها :

١. صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها.
٢. إنخفاض ربحية البنوك الإسلامية لإحتجاز نسب متزايدة منها للمخصصات.

(١) تأثيرات مقررات (بازل ٣) على النظام المصرف الإسلامي ، ١٩ .

(٢) تأثيرات لجنة (بازل ٣) على النظام المصرفي الإسلامي ، ٢٠ .

- ٣- وقوع أغلب البنوك الإسلامية في دول ذات مخاطر مرتفعة مما يحول دون إنتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها ويصعب حصولها على التمويل الخارجي.
 ٤. إفنقار أغلبها للإمكانيات المادية والبشرية الأزمة لتقدير مخاطرها.
 ٥. تزايد السيولة غير الموظفة لديها مما يؤثر سلباً على نشاطها وربحيتها.
 ٦. عدم إلزامية الصيغة التي أعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى إختلاف طريقة إحتسابها من بنك إلى آخر مما يجعل مصداقية النسب المحسوبة على المحك مما يحول دون إستعمالها للمقارنة الموضوعية فيما بينها.
 - ٧- تعزيز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية ولاسيما في بيئات الأعمال التي لا توجد فيها قانون خاص للبنوك الإسلامية منفصل عن قانون البنوك التقليدية.
- ب - الإنعكاسات الإيجابية (لبازل ٢) على المصارف الإسلامية :
- ١- تدفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقة إدارة المخاطر لها.
 ٢. تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة.
 ٣. تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية.
 ٤. تعطىها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها.
 ٥. تشجيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات التي تهم المتعاملين معها.

المطلب الثالث

اتفاقية (بازل ٣)

تعرضت الإقتصاديات العالمية إلى سلسلة من الأزمات، وقد كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عن العديد من العيوب التي تضمنتها اتفقيه بازل ٢، مما دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية ومسؤولين البنوك المركزية في عام ٢٠٠٩م، العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية، لذا أعلنت بازل للرقابة المصرفية بعد عقد اجتماعها في بازل بسويسرا في ايلول عام ٢٠١٠م، لرؤساء البنوك المركزية ومسؤولين من الهيئات التنظيمية والمتكونة من (٢٧) دولة في اقتصاديات الرائدة للعالم، وعليه جاءت اتفقيه (بازل ٣) الجديدة لتعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجتها لهذه العيوب التي نتجت جزئياً عن تعاملات غير آمنة للبنوك، كما تهدف إلى خفض آثار أية أزمة مالية مستقبلية، مما نتج عنه سن قواعد شديدة الصرامة بشأن إدارة المصارف وأكثر قدرة على مواجهة الأزمات، فهي مبنية على وثائق (بازل ١)، (بازل ٢)، كما تضم مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي تطمح لتعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحكمة والشفافية في القطاع المصرفي .

وكما تطمح اتفقيه (بازل ٣) إلى تحقيق الأهداف الآتية (١) :

أ- تحقيق الإستقرار وتقوية النظام المصرفي العالمي.

ب- توفير المنافسة العادلة للبنوك التي تخضع لتشريعات مصرفية مختلفة.

ج- وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس رأس المال، من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال والبنك والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية إذ حددت نسبته ٨% وعليه طبقته البنوك العاملة في أكثر من ١٠٠ دولة.

(١) اتفقيه بازل ٣ ، مجلة معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الخامسة ، عدد ٥ ، الكويت ، ٢٠١٢م ، مقال منشور على الموقع

وقد كان لمقررات لجنة بازل عدد من الآثار الإيجابية على العمل المصرفي الإسلامي، من خلال، إهتمام هذه البنوك بالسلامة المصرفية، والمتمثلة في الملاءة وقوة رأس المال وجود الأصول، من خلال وضع السياسات المناسبة والمحتاطة، وإدارة الواعية، وتطبيق معايير الجودة الشاملة في البنوك الإسلامية، ووضع نظام دقيق للمراجعة والتفتيش والتدقيق، وكذلك السعي إلى إستيفاء متطلبات عمليات التنظيم بمعرفة وكالات التقويم الدولية وتحقيق معايير بازل الملاءة (كفاية) رأس المال (١).

كما أكد المصرفيون العالميون إن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى إلى إفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعد معايير إتفاقية (بازل ٣) درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية، لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطل تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، ومما تضمن على البنوك أن تحتفظ بقدر كبير من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنفاذ حكومة هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة (٢).

وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الإتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد أعترف محافظو بعض البنوك المركزية ان البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبالغ هائلة من الرساميل الإضافية للإستجابة لهذه المقاييس الجديدة، لذا تم الإتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية صدرت بيانا مشتركا مكون من ثلاث أكبر جهات تنظيمية مصرفية، وهي بنك الإحتياط الفدرالي وشركة التأمين على الودائع

(١) إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، د. محمد محمود المكاوي ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة - مصر ،

١٥ / ٢٠١٢م ، ٣٠٧

(٢) البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وافاق تطبيق لمقررات بازل ٣ ، د. محمد بن ابوزيان وآخرون .

الفدرالية ومكتب المراقبة العملة، المكتتب فيه أن (بازل ٣) يشكل خطوة مهمة على طريق تقليص معدلات الأزمات المالية المستقبلية^(١).

وركزت اتفاقيه (بازل ٣) على خمسة محاور^(٢):

أحدها : تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة الرساميل البنوك، مما يجعل رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ إستحقاق، أي: أدوات القادرة على إستيعاب الخسائر فور حدوثها.

والثاني : تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتحويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطرة المذكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقويم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

والثالث : دخول نسبة جديدة وهي نسبة الرفع المالي، هدفها وضع حد أقصى لتزايد نسبة الدين في النظام المصرفي.

والرابع : الحيلولة دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب تزيد التمويل المفرط للأنشطة الإقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتدع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الإقتصادي وتطيل مداه الزمني.

(١) معهد الدراسات المصرفية ، اتفاقيه بازل ٣ ، مقال منشور في سلسلة منشورات ، السلسلة الخامسة ، العدد الخامس ، الكويت ، ٢٠١٢م ، مقال منشور على الموقع : www.Kibs.edu.Kw/apload/EDAAT-Dce.٢٠١٢.Basl-١١١

(٢) معهد الدراسات المصرفية ، مقال منشور في سلسلة منشورات ، السلسلة الخامسة ، العدد الخامس ، الكويت ، ٢٠١٢ ، منشور على الموقع : www.Kibs.edu.Kw/apload/EDAAT-Dce.٢٠١٢.Basl-١١١-٤٠٤.pdf

والخامس : بلورة معيار عالمي للسيولة، من خلال اعتماد نسبتين أساسيتين :

أحدهما / نسبة تغطية السيولة (LCR)، والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات

درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها لمدة ٣٠ يوماً.

والأخرى / (NSFR)، فهي لقياس السيولة المتوسط والطويل الأمد، هدفها توفير

مصادر تمويل للبنوك مستقرة لأنشطتها.

وقد قدمت اتفاقيه (بازل ٣) توصيات أهمها (١):

١. إلزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف بإسم (رأس مال أساسي)، وهو من

المستوى الأول ويتألف من رأس لمال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، ويعادل ٤.٥% على

الأقل من أصولها التي تكنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ٢% وفق اتفاقيه

(بازل ٢).

٢- تكوين إحتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل ٢.٥% من الأصول لمواجهة

الصددمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ نسبة ٧% في حالة إنخفاض نسبة الأموال

الإحتياطية عن ٧%، ويجدر على السلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك

الأرباح على المساهمين أو منح مكافأة مالية لموظفيها، ورغم صرامة هذه المعايير إلا أن

تطبيقها قد يصل إلى ٢٠١٩م.

٣. إحتفاظ البنوك بنوع من إحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الإقتصادية

بنسبة تتراوح بين صفر و ٢.٥% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) مع توافر حد

أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثيرها بأداء دورها في

منح الإئتمان والإستثمار جنباً إلى جنب مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة

البنوك على الوفاء بالتزامها إتجاه الزبائن.

(١) معهد الدراسات المصرفية ، مقال منشور في سلسلة منشورات ، السلسلة الخامسة ، العدد الخامس .

٤. رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من ٤% إلى ٦% مع عدم احتساب الشريحة الثالثة من معدل كفاية رأس المال ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات من ٢٠١٣م، وصولاً إلى عام ٢٠١٥م، وعلى أن يتم تنفيذها بشكل نهائي عام ٢٠١٩م.

٥. اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة والتي لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة المجموعة العشرين، لذا يتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة متكونة بشكل أساس من الأصول عالية السيولة كالسندات الحكومية.

وفيما تتصف انعكاسات اتفاقية (بازل ٣) على عمل المصارف الإسلامية^(١)، فإن اعتماد البنوك الإسلامية لمقررات لجنة بازل ٣ يعتمد على المعايير التي جاءت لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وإن هذه المعايير لا تهم المصارف الإسلامية فهي لم تتأثر كثيراً بتداعيات تلك الأزمة على غرار البنوك الغربية الكبرى، لذلك لم تحرص على إصدار مثل هذه المعايير ولكنها ملزمة بالتقيد بها كي تكون لها مصداقية على المستوى العالمي يمكنها الاستفادة منها لتعزيز قوتها ومكانتها المالية إدارة بعض الجوانب المهمة من العمل المصرفي.

(١) تأثيرات مقررات لجنة (بازل ٣) على النظام المصرفي الإسلامي ، د. مفتاح صالح ورحال فاطمة ، ص ٢١.

المبحث الرابع

مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية

يرتكز الأداء المالي على استعمال مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، كما يعد الأداء المالي الداعم الأساسي للأعمال المختلفة لأي مؤسسة مالية، كذلك يسهم في إتاحة الموارد المالية من خلال تزويد المؤسسات فرص استثمارية، كما يساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، كما يهدف إلى تقويم أداء الشركات من زوايا عدة بطريقة تخدم مستعملي البيانات، فهو يحدد جوانب القوة والضعف ويقوم بمتابعة وتفحص سلوك المؤسسات المالية ومراقبة أوضاعها وتقويم مستويات أدائها، وأن توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها وإقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الإستعمالات العامة وفقاً للقرارات السليمة التي تحافظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة^(١).

ويمكن ترتيب النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية كالآتي:

أولاً - نسب السيولة :

تمثل السيولة وتأمينها هدفاً أساسياً لكل المصارف وذلك لما لها من أهمية في زيادة ثقة المتعاملين مع المصرف. وتعد هذه النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقد، وتعد هذه النسب من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين، إذ يتوجب على المصرف توفير جزء من مواردها ويكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من لدن المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الإستثمار والإقتراض. وتعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد مقارنة بالوحدات الإقتصادية الأخرى، وفي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الإقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من

(١) الأداء المالي واثره على العوائد أسهم الشركات ، د. محمد محمود الخطيب ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ،

مستحقات مالية لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من لدن المودعين، ومن أهم مؤشرات السيولة المصرفية هي (١).

أرصدة المصرف المركزي

$$(١). \text{نسبة الاحتياطي القانوني (\%)} = \frac{\text{أرصدة المصرف المركزي}}{100} \times 100$$

إجمالي الودائع

النقدية + شبه نقدية

$$(٢). \text{نسبة السيولة القانونية (\%)} = \frac{\text{النقدية + شبه نقدية}}{100} \times 100$$

إجمالي الودائع

النقدية + المستحق على المصرف

$$(٣). \text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (\%)} = \frac{\text{النقدية + المستحق على المصرف}}{100} \times 100$$

إجمالي الموجودات

ثانياً- نسب الربحية :

وهي النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الإستثمارية المتخذة من الإدارة العليا، وهناك مؤشرات تقاس من خلالها ربحية المشروع إذ تختلف هذه المؤشرات بحسب طبيعة المشروع والطرق والإساليب المحاسبة المتبعة في إستخراج نتيجة أعمالها والظروف المحيطة بها والهدف من تحليل نسب الربحية (٢).

(١) ينظر : المصارف الإسلامية أداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية ، د. حيدر يونس الموسوي ، ٥٩ ، وإقتصاديات

النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات ، د. عبد اللطيف عبد المجيد ، ١٨٢ - ١٩٥ .

(٢) مبادئ الادارة المالية ، دريد كامل ال شبيب ، دار المناهج ، عمان - الاردن ، ١/٢٠٠٩ ، ٨٦ .

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح محورياً أساسياً في قيام كثير من الأنشطة الإقتصادية ، ومن دون ربحية لا تستطيع المنشأة جذب أي مستثمر سواء كان داخلياً أم خارجياً، ومن ثم فإن الملاك والممولين يتحولون إلى أنشطة ومنشأة أخرى، فضلاً عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستعمل في تقويم الأداء المالي للمصارف على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستثمرة، وتتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة منها (١):

صافي الأرباح (بعد خصم الضرائب)

$$(١) . \text{معدل العائد على الودائع (\%)} = \frac{\text{صافي الأرباح (بعد خصم الضرائب)}}{100 \times \text{إجمالي الودائع}}$$

إجمالي الودائع

صافي الأرباح

$$(٢) . \text{معدل عائد السهم (\%)} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{100 \times \text{عدد الأسهم}}$$

عدد الأسهم

هامش الربح

$$(٣) . \text{نسبة هامش الأرباح (\%)} = \frac{\text{هامش الربح}}{100 \times \text{إجمالي الموجودات}}$$

إجمالي الموجودات

صافي الأرباح

$$(٤) . \text{نسبة العائد على الموارد (\%)} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{100 \times \text{إجمالي الودائع + حق الملكية}}$$

إجمالي الودائع + حق الملكية

(١) المصارف الإسلامية أداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية ، د. حيدر يونس الموسوي ، ٥٩ ، و إقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات ، د. عبداللطيف عبدالمجيد ، ١٨٢ - ١٩٥ .

صافي الأرباح

$$(٥). \text{ معدل العائد على حق الملكية (\%)} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{100 \times \text{حق الملكية}}$$

حق الملكية

صافي الأرباح (بعد الضرائب)

$$(٦) \text{ معدل العائد على رأس المال المدفوع (\%)} = \frac{\text{صافي الأرباح (بعد الضرائب)}}{100 \times \text{رأس المال المدفوع}}$$

رأس المال المدفوع

ثالثاً - نسب ملاءة رأس المال :

تعد من المؤشرات الهامة التي تحظى بدراسات مصرفية كثيرة إذ تعبر عن عنصر الأمان الذي يحتاجه المتعامل مع المصرف سواء كان مودعاً أم دائناً أم مستثمراً، وتعد زيادة النسب ملاءة عن المصرف وقوة مركزه المالي، ويقصد بعدم الملاءة إنخفاض نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموارد عن النسب المتعارف عليها مثل معيار لجنة بازل^(١).

وتبويب نسب ملاءة رأس المال إلى أنواع عدة منها^(٢):

حق الملكية

$$(١) - \text{نسبة حق الملكية إلى الإستثمارات المالية (\%)} = \frac{\text{حق الملكية}}{100 \times \text{إجمالي الإستثمارات في الأوراق}}$$

إجمالي الإستثمارات في الأوراق

(١) محمد إبراهيم البلتاجي ، قياس أداء المصارف الإسلامية ، بحث منشور على الموقع www.bltagi.com/ar/?p=١٤٨

(٢) أثر الاداء المالي للمصارف الاسلامية الاردنية في سوق عمان المالي ، حميد عبيد وحيدر الموسوي ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، العدد الاول ، المجلد ١٧ ، ٢٠١١ ، ٥٦ .

حق الملكية

$$(٢). \text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات (\%)} = \frac{\text{إجمالي الموجودات}}{100} \times 100$$

إجمالي الموجودات

حق الملكية

$$(٣)- \text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض الممنوحة (\%)} = \frac{\text{إجمالي القروض الممنوحة}}{100} \times 100$$

إجمالي القروض الممنوحة

حق الملكية

$$(٤)- \text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع (\%)} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{100} \times 100$$

إجمالي الودائع

رابعاً - نسب توظيف الأموال :

تقوم هذه النسب بتقويم أداء المصارف في إستعمال الأموال المتاحة والعائد على الإستثمار

في شتى المجالات ومن بين أهم النسب التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال هي :

إجمالي الإستثمارات

$$(١)- \text{معدل توظيف الموارد (\%)} = \frac{\text{إجمالي الودائع + حق الملكية}}{100} \times 100$$

إجمالي الودائع + حق الملكية

إجمالي القروض

$$(٢)- \text{نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (\%)} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{100} \times 100$$

إجمالي الودائع

إجمالي الإستثمارات

$$(٣) - \text{معدل إستثمار الودائع (\%)} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{100} \times 100$$

إجمالي الودائع

إجمالي الإيرادات

$$(٤) - \text{نسبة الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات (\%)} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الإستثمارات}} \times 100$$

إجمالي الإستثمارات

العوائد المحصلة من القروض

$$(٥) . \text{معدل العائد على إجمالي محفظة القروض (\%)} = \frac{\text{العوائد المحصلة من القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

إجمالي القروض

وقد قدمت هذه النسب مساهمات أخرى قدر تعلق الأمر بالمؤشرات المالية المستعملة في المصارف الإسلامية فضلاً عن المؤشرات المالية سالفه الذكر، ولكن إستعمالها يعد محصوراً جداً، بسبب واقع المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي لحد ما والتشوه الكبير في آليات تطبيقها للصيغ الإستثمارية التمويلية الخاصة بالمصارف الإسلامية، كالقروض الحسن وغيرها. ومن هذه النسب هي نسب الزكاة ويستعمل هذا المؤشر لقياس مدى إتزام المصرف الإسلامي بسداد الزكاة الشرعية الواجبة على النشاط المصرف خلال السنة، ويكون المؤشر على النحو الآتي :

مخصص الزكاة

$$\text{نسبة الزكاة} = \frac{\text{مخصص الزكاة}}{\text{رأس المال العامل}}$$

رأس المال العامل

ويكون بسط النسبة من : مخصص الزكاة الذي تم إحتسابها عن أعمال المصرف سنوياً ويستخرج من قائمة الدخل.

ويتكون مقام النسبة من : إجمالي رأس المال العامل (حقوق ملكية، الأصول الثابتة).

ويستحق على الأموال المستثمرة وأرباحها زكاة عروض التجارة، وهي تحسب على رأس المال المتداول والأرباح سنويا بمعدل ٢.٥%، وتقوم بعض المصارف بدور إضافي في صرف حصيلة الزكاة على مستحقيها طبقاً لما قرره الشرع الحنيف للمساهمة في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع وعلاج المشاكل الإقتصادية. وتتضمن التقارير السنوية لغالبية المصارف الإسلامية ميزانيات خاصة بنشاط الزكاة توضح مصادر أموال الزكاة وجهات إنفاقها، ويقوم المحاسب القانوني بتدقيق الميزانية.

ب- نسبة القرض الحسن :

تستعمل هذه النسبة لقياس مدى قيام المصرف الإسلامي بتقديم قروض حسنة لبعض

المتعاملين معه، ويكون المؤشر على النحو الآتي :

القرض الحسنة

نسبة القروض الحسنة =

الحسابات الجارية

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع البحث فقد خلصنا الى نتائج والتوصيات عدة نوجزها فيما يأتي :

أولاً : النتائج

١- نشأة المصارف الإسلامية في خضم حاجة فعلية للمجتمعات الرافضة لمبدأ التعامل بالربا والفائدة أخذاً وعطاءً، وأصبحت المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية والانفتاح الكبير في شتى القطاعات ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة) ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتطوير عمليات الإنتاج وتعزيز الطاقة التشغيلية لرؤوس الأموال.

٢- تحمل معايير إتفاقية (بازل ١) و (بازل ٢) و (بازل ٣) في طياتها الكثير من المعوقات والتحديات على المصارف الإسلامية ، وهذه التحديات تكمن بشكل رئيس في عدم جاهزية تلك المصارف على الوفاء بمتطلبات تلك المعايير والعمل على إستقطاب مصادر تمويل دولية بسبب التصنيفات الإئتمانية المتذبذبة للمصارف العاملة في البلدان النامية ، فضلاً عن التحديات التي تتركها المصارف المركزية على عمل المصارف الإسلامية وما تقتضيه من إحتياطي قانوني .

٣- يمثل الأداء المالي كونه :

- أداة مساعدة في عمليات إتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيهها ، وتحفز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير إلى معايير المالية إلى التقدم والنجاح .
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والعقبات والمعوقات ، لذا تعد المؤشرات بمثابة ناقوس الخطر يدق بوجه الصعوبات النقدية أو لكثرة الديون والقروض والعسر المالي والنقدي .

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها .
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في لحظة معينة أو ككل أو لجانب معين من أدواتها أوفي يوم محدد أو فترة محددة .

ثانياً : التوصيات

- ١- السعي إلى تفعيل قانون عمل المصارف الإسلامية في العراق وتطويرها لرفع كفاءتها الخدمية والإدارية والمالية لكي تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية ، فضلاً عن تحسين القدرة التنظيمية والمؤسسية لهذه المصارف، وتطويرها في ظل تحرر الخدمات المالية العالمية وزيادة حدة التنافس في مجال المعلوماتية المصرفية .
- ٢- السعي إلى تكوين مراكز بحثية داخل المصارف الإسلامية وضرورة دعم وتطوير مراكز البحث العلمي في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية ، إذ يمثل البحث العلمي أساساً قوياً ومدخلاً مهماً يمكن أن تعتمد عليه المصارف الإسلامية لتطوير قدراتها على مواجهة تحديات العولمة المالية .
- ٣- ضرورة إتساق المعطيات وواقع المصارف الإسلامية في ظل مقررات (بازل ٣) ، بما ينسجم مع مفاصل هذه المعايير والبنود لتحسين كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية من خلال التركيز على أهمية إدارة المخاطر والتشجيع على التطور المستمر في قدرات هذه المصارف على تقويم المخاطر، وإيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى هذه المصارف وممارسات إدارة المخاطر الحديثة .

٤- ضرورة إتساق المصارف الإسلامية مع معطيات القطاع المالي والمصرفي العالمي عبر تقوية الموارد المالية للمصارف الإسلامية عن طريق زيادة رأس مال هذه المصارف، واندماج المصارف الصغيرة بينها لتكوين وحدات مالية أكبر حجماً وأكثر فاعلية، لغرض تخفيض التكاليف والإفادة من أقتصاديات الحجم الكبير .

٥- سعي الحكومات الإسلامية إلى توفير بيئة إستثمارية ومصرفية صالحة لتطوير المصارف الإسلامية، وتحسين عملها ورفع كفاءتها التشغيلية مما سينعكس على القطاع المالي عموماً ليرفد باقي القطاعات الإقتصادية والنهوض بالبلد .

المصادر

- ١- إتفاقية (بازل ٣) ، معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الخاصة ، العدد الخامس ، الكويت ، مقال على الرابط : www.Kybs.edu.Kw/apload/EDAAT-Dce.٢٠١٢Basl-٤٠٤-١١١.pdf .
٢. أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية _ الأردن والسعودية _ حالة تطبيقية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٧) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩ م .
- ٣- آثار العولمة المالية على الإستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٦) ، عبو هودة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم والاقتصاد ، جامعة حسيبة بن علي بالشلطي ، الجزائر ، ٢٠٠٨ م .
- ٤- أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية في سوق عمان المالي ، حميد عبيد ، حيدر يونس ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ٢٠١١ م .
٥. أثر العولمة المالية على السيادة الدول النامية ، د. نبيل حمادي ، بحث منشور على الرابط : <http://www.univ-medea.dz/fac/Manifestations/souverainete-nouveau-system> ٢٠٠٩-٢٠١٠/١١ pdf. Consulte;٢٠١٤/٤/٢٠ .
- ٦- إقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات ، د. عبد المطلب عبد المجيد ، دار الجامعة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية - مصر ، ط/١ ، ٢٠٠٩ م .
- ٧- إدارة المؤسسات المالية "مدخل فكري معاصر" ، د. طالب فرحان وآخرون ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة العربية ، ٢٠١٣ م .

٨. إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية : شوقي بورقية وهاجر زرارقي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط/١ ، ٢٠١٥ م .
- ٩- إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، د. محمد محمود المكاوي ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة - مصر ، ط/١ ، ٢٠١٢ م .
- ١٠- أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، د. محمود حسن صوان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط/٢ ، ٢٠٠٨ م .
- ١١- الأداء المالي وأثره على العوائد أسهم الشركات ، د. محمد محمود الخطيب ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط/١ ، ٢٠١٠ م .
- ١٢- بازل ومدى ملائمتها لتطبيق في المصارف الإسلامية ، د. سامي يوسف كمال محمد ، موسوعة الجمعية الأردنية المالية الإسلامية ، ٢٠١٤ م .
- ١٣- البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الإحترازية الجديدة واقع وآفاق تطبيق لمقررات (بازل ٣) ، محمد بوزيان وآخرون ، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي ، الدوحة - قطر ، ٢٠١١ م .
- ١٤- تأثير مقررات لجنة (بازل ٣) على النظام المصرفي الإسلامي ، د. مفتاح صالح ورحال فاطمة ، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي ، بعنوان (النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي) ، من ٩ - ١٠ أيلول ، إسطنبول - تركيا ، ٢٠١٣ م .
- ١٥- التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ، د. محمد ابراهيم البلتاجي ، على الرابط : www.bltagi.com/ar/?=118
- ١٦- دور كفاية رأس المال في تحليل المخاطر بالمصارف الإسلامية في إطار إتفاقية (بازل ٢) ، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية ، جبار صحن عيسى ، رسالة ماجستير ، كلية التقنية الإدارية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ م .

- ١٧- الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الفلسطيني بين الواقع والأفاق ، سالم صباح ،
أطروحة دكتوراه ، جامعة النيلين ، السودان ، ٢٠٠٤م .
- ١٨- الصكوك المالية الإسلامية الأزمة والمخرج ، د. سامي يوسف كمال محمد ، دار الفكر
العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر ، ١/ط ، ٢٠١٠م .
١٩. العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي ، د. علاء الدين الزعتري ، المؤتمر العلمي
الرابع عشر ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٧م ، بحث منشور على الرابط :
slconf. Uaeu.ac.ae/prev-conf/٢٠٠٧/proceeding/٤.swf .
- ٢٠- الفكر الحديث في السياسات الإقتصادية ، د. حيدر يونس الموسوي ، دار الأيام للنشر
والتوزيع ، عمان - الأردن ، ١/ط ، ٢٠١٥م .
- ٢١- قياس أثر عمليات الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية للولايات
المتحدة الأمريكية ، حيدر يونس وعبد الحسين جاسم ، مجلة الإدارة والأقتصاد ، المجلد
التاسع العدد الأول ، جامعة كربلاء ، ٢٠١١م .
٢٢. مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من
خلال معيار (بازل ٢)، موسى عمر مبارك ، أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية للعلوم المالية
والمصرفية ، الأردن ، ٢٠٠٨م .
- ٢٣- معايير قياس أداء المصارف الإسلامية ، د. محمد إبراهيم البلتاجي ، بحث منشور على
الموقع : WWW.bltagi.com/ar/?p=١٤٨
- ٢٤- مبادئ الإدارة المالية ، د. دريد كامل آل شبيب ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان -
الأردن ، ١/ط ، ٢٠٠٩م .
- ٢٥- مدى إمكانية إستجابة المصارف الإسلامية العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى
العراق ، مصطفى كامل رشيد ، مجلة الإدارة والأقتصاد ، العدد السابع والستون ، جامعة
المستنصرية ، ٢٠٠٧م .

- ٢٦- مدخل إلى الاسواق المالية ، د. خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق العبيدي ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة العربية ، ٢٠١٣ م .
- ٢٧- المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق ، د. نوري عبد الرسول الخاقاني ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط/١ ، ٢٠١١ م .
- ٢٨- المصارف الإسلامية أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية ، د. حيدر يونس الموسوي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط/١ . ٢٠١٢ م .
- ٢٩- المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية ومواجهتها ، د. أحمد سليمان خصاونة ، دار جدارا للكتاب العالمي ، إربد - الأردن ، ط/١ ، ٢٠٠٨ م
- ٣٠- المصارف الإسلامية والعولمة المالية - الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة ، د. أحمد طه العجلوني ، مجلة الإقتصاد الإسلامي ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثاني ، جامعة الملك عبد العزيز ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٩ م .

١. Dominique Plihon.(les engeux de La globalisation Finaciere, mondialisation au .De La mythes , Alger , ed casbah , ١٩٩٧ p ٦٨.
٢. Henri Bourguinat, (Finance intenatioate) , Presse universitaire de Franceparis ١٩٩٩ p٧٢.
٣. H-Baguinat, Fimance internationale,EdH-Baguinat,
٤. Sanders, Anthong and Cometh,Marcig , Financial .